كلية الادارة والاقتصاد | جامعة القادسية
University of Al-Qadisiyah
COLLEGE OF ADMINISTRATION AND ECONOMICS

المخاطر الائتمانية وإثرها على ربحية المصرف

دراسة تحليلية على مصرفي Barclays . HSBC

بحث تقدمت به

الطالبة

مروة حسن عذاب عبد الله

إلى مجلس قسم العلوم المالية والمصرفية

الدراسات المسائية

كجزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية

بأشراف الأستاذ

م.م.كرار حاتم عطية

2019

بسم الله الرحمن الرحيم

(وقل أعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنين)

التوبة (105)

(صدق الله العلي العظيم)

أ

الإهـــــــداء

الهي لا يطيب الليل الا بشكرك . ولا يطيب النهار ألا بطاعتك , ولا تطيب اللحظات ألا بذكرك . ولا تطيب الآخرة ألا بعفوك , ولا تطيب الجنة ألا برؤيتك0

الله جل جلاله""

إلى من أدين لهم بالعرفان 00000000000000000000 أساتذتــي0

إلى نبع الحنان والحب الدائم الى من لاتسع لشكرها كلمات الدنيا0000 أمـــي0

إلى رمز القوة والعنفوان0000000 00000000000000000000 أبـي0

إلى من ساندي ودعمني بكل شئ رغم كل الظروف الصعبة 0 زوجي الغالـي 0

إلى من أحاطوني بحبهم ورابطة الدم في الحياة 000000000000 أخواتـــي0

إلى كل من مد يد العون لي اهـدي جهدي المتواضع 0000000 هـــــــذا0

الباحثة
مروة حسن عذاب عبدا لله

ب

شكر وتقدير

كن عالما 00 فأن لـــم تستطع فكن متعلما , فأن لـم تستطع فأحبب العلماء, فأن لـم تستطع فلا تبغضهم0

بعد رحلة بحث وجهد واجتهاد تكللت بإنجاز هذا البحث . نحمد الله عز وجل على نعمه التي من علينا بها فهو العلي القدير ,كما لا يسعني ألا أن اخص بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى الأستاذ (كرار حاتم عطية) لما قدمه لنا من جهد ونصح ومعرفة طيلة أنجاز هذا البحث 0

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل من أسهم فـــي تقديم يد العون لإنجاز هذا البحث. واخص بالشكر أساتذتي الكرام الذين أشرفوا على تكوين دفعة المالية والمصرفية للسنة الدراسية 2019/2018 وكذلك الأستاذة القائمين على عمادة كلية الادارة والاقتصاد في جامعة القادسية وكما لا أنسى أن أتقدم بأرقي وأثمن عبارات الشكر والعرفان الى الأستاذة القائمين على قسم المالية والمصرفية والمكتبة المركزية الذين كانوا عونا لنا في هذا البحث ونورا يضئ الظلمة التي كانت تقف أحيانا في طريقي 0

إلى من زرعوا التفاؤل في دربنا وقدموا لنا المساعدة والتسهيلات والمعلومات , من طلبة وطالبات قسم المالية والمصرفية فلهم كل الشكروالعرفان0

إلى ملاكي في الحياة 000 إلى معنى الحب ومعنى الحنان والتفاني إلى بسمة الحياة وسر الوجود والدي العزيز 0

إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي الى أغلى الحبايب أمي الحبيبة0

الى من رافقني في طريقي وشجعني .. الى نصفي الاخر ... زوجي الغالي

الباحثة
مروة حسن عذاب عبد الله

قائمة المحتويات

ت	الموضـــــــــــــــوع	الصفحة	
		مـــن	إلـــى
1.	عنوان البحث		
2.	الآية الكريمة	أ	
3.	الاهداء	ب	
4.	الشكر والتقدير	ج	
5.	قائمة المحتويات	د	
6.	المقدمة	1	1
7.	مشكلة البحث	1	1
8.	منهجية البحث	2	2
9.	أهمية البحث	2	2
10.	أهداف البحث	2	2
11.	فرضية البحث	3	3
12.	مجتمع وعينية البحث	3	4
13.	المبحث الاول (الاطار النظري للمخاطر الائتمانية)	5	11
14.	اولا- مفهوم المخاطر الائتمانية	6	6
15.	ثانيا- مصادر المخاطر الائتمانية	7	8
16.	ثالثا- انواع المخاطر التي تتعرض لها المصارف	8	9
17.	رابعا- اسباب زيادة المخاطر الائتمانية في المصارف	9	9
18.	خامسا- عوامل المخاطر الائتمانية	9	10

.19	سادسا- عناصر المخاطر الائتمانية	10	11
.20	سابعا- مؤشرات المخاطر الائتمانية	11	11
.21	المبحث الثاني (الربحية)	12	20
.22	اولا- مفهوم الربحية	13	13
.23	ثانيا- العوامل المؤثرة في الربحية	14	18
.24	ثالثا- العلاقة بين الربحية والسيولة والأمان	19	19
.25	رابعا- مؤشرات الربحية	20	20
.26	المبحث الثالث (التحليل التطبيقي للبحث)	21	27
.27	اولا- تحليل المخاطر الائتمانية	22	24
.28	ثانيا- تحليل الربحية المصرفية	25	27
.29	المبحث الرابع (الاستنتاجات والتوصيات)	28	30
.30	أولا- الاستنتاجات	28	29
.31	ثانيا – التوصيات	29	30
.32	قائمة المصادر	31	32

المقدمة

يمثل النشاط الائتماني ركيزة العمل الأساسية للمؤسسات المالية والمصرفية حيث أن النشاط الرئيسي للمؤسسات المالية هو أعادة إقراض الودائع بهدف تحقيق الأرباح، كما أن محفظة التسهيلات تشكل الجزء الرئيسي من الموجودات المنتجة للدخل.

لقد بدء التركيز على استخدام التحليل المالي الائتماني بعد ظروف الكساد الكبيرة خلال فترة الأربعينيات والتي شهدت بعض حالات الغش والتزوير ونشر معلومات المالية عن الشركات المساهمة العامة. وقد ارتبطت نشأة التحليل المالي والائتماني بالإدارة كون التحليل المالي هو احد الأدوات الهامة لمرحلة التخطيط وفيما بعد أصبح العديد من الأطراف يستخدمون التحليل المالي والائتماني نظرا لأهميته ومنهم : المستثمرون، والمقرضون ، والجهات الحكومية

,العاملون، المتعاملون بالسوق المالي، ويعتبر التحليل المالي لغايات منح الائتمان جزء من التحليل الائتماني , هو مكمل له وقد أصبحت أهمية الإدارة المخاطرة الائتمان المصرفي والتحليل المالي واستخداماته بالنسبة للمؤسسات المالية المصرفية تتزايد للأسباب التالية: القيمة المعلوماتية التي يوفرها التعقيد في عالم الأعمال والمنافسة بين المؤسسات المالية والمصرفية والتقدم التكنولوجي.

المبحث الاول

منهجية البحث

أولا- مشكلة البحث :-

تكمن المشكلة من دراسة أهم أنواع المخاطر وهي المخاطر الائتمانية ومعرفة تبعاتها وعلاقاتها بالربحية المصرفية وذلك كون أن المخاطر الائتمانية في حالة عدم قدرة أي مصرف على مواجهتها أو التقليل من أثارها تفتح الباب أمام المخاطر الأخرى التي تهدد مستقبل المصرف في استمراره ونموه وخاصة على مستوى ثقته وسمعته أمام المساهمين والجمهور وغيرهم والذين يعدون بأصحاب المصالح الحقيقيين للمنظمة المعنية , لذا فان أي اهتزاز في هذه الثقة سينعكس سلبا على الربحية المصرفية0

ثانيا- منهجية البحث :-

تتمحور منهجية البحث حول أدارة مخاطر الائتمان المصرفي في المؤسسات المالية والمصرفية المحلية والعالمية وهذا البحث تحاول الإجابة على التساؤل الأتي:-

ماهي أمكانية استخدام أدوات التحليل المالي والائتماني والتنبؤ بفشل المشروعات كأداة فاعلة لتقيم مخاطر الائتمان في المؤسسات المالية المصرفية المحلية لتحقيق النجاح في ظل تزايد المخاطرة وعدم الاستقرار المتزايد؟

ثالثا- أهمية البحث:-

تتمركز أهمية هذا البحث المتواضعة في أنها تتناول بالبحث والتحليل طرق وأساليب جديدة أخذت بالتزايد والانتشار في إدارة وتقييم مخاطر الائتمان المصرفي أداة جديدة من أدوات اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات المالية والمصرفية تزايدت أهميتها وزاد انتشارها خلال الأعوام الأخيرة تنبؤ بالتعثر المالي للمشاريع ولإدارة مخاطر الائتمان تأثيراتها الكبيرة في الأعمال المصرفية وللتنبؤ بالتعثر المالي مزاياها المختلفة التي لا بد للأعمال المصرفية ان تستخدمها في منح الائتمان المصرفي.

رابعا- أهداف البحث.:-

يهدف البحث الحالي التوصل إلى الأهداف الآتية:-

1. دراسة وقياس المخاطر الائتمانية في المصارف عينية البحث ومدى أمكانية مواجهتها واحتوائها للتقليل من تبعاتها على مستقبل المصرف 0
2. دراسة وقياس الربحية المصرفية باستخدام المؤشرات الخاصة بها وتبيان أهميتها في ديمومة المصارف0
3. بيان أثر مؤشرات المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها المصارف على ربحيتها0

خامسا- فرضية البحث.:-

يستند هذا البحث الى فرضية مفادها ان هناك علاقة معنوية بين السيوله والربحية ، وانه يمكن إيجاد التوازن بين هذين الهدفين لغرض تحقيق أفضل استثمار ممكن للسيوله بما ينجم عنه أقصى عائد مع الحفاظ على رأس مال مناسب مقدره على الإيفاد بالالتزامات

سادسا- مجتمع وعينية البحث.:-

تم اختيار مصرفين لهما باع طويل في مجال العمل المصرفي مما اكتسبا سمعة على المستوى المحلي والدولي ألا وهما :-

HSBC – 1

شركــة هونغ كونغ وشنغهاي للخدمات المصرفية the Hongkong and shanghi Banking Corportion والتي تأسست في عام 1865في هونغ كونغ وشنغهاي وفي عام1991, تم تأسيس HSBC القابضة بي ال سي باسم الشركة الام لشركة HSBC وبعدها بسنة واحدة اشترت HSBC القابضة الحصص المتبقية من بنك HSBC وتم على أثرها نقل مكتب HSBC الذي كان موقعه الرئيسي في هونغ كون الى لندن في كانون الثاني عام 1993, وبعدها توسعت قاعدته في منطقة اليورو , ويعد HSBC واحد من أقدم المجموعات المصرفية في العالم الحديث , وفي هونغ كونغ , يشار الى (HSBC) باللغة الشائعة " بنك" بنك هونغ كونغ " و "بنك الاسد" وكان تصنيفه الرابع من بين أفضل 50 مصرف في العالم لسنتي 2008 2009, من حيث رأسماله الأساسي اذ بلغ في سنة 2012 (151,048.00) مليون دولار حسب مجلة The Banker وحس موقع رسمي معتمد عالميا من قبل (Financial Times Group) وهو www. The Banker Database. Com " 0

Barclays – 2

هي شركة للخدمات المصرفية والمالية البريطانية المتعددة الجنسيات ومقرها لندن , وهو مصرف عالمي يقوم بالعديد من العمليات في مجال تجارة التجزئة , وتجارة الجملة والخدمات المصرفية الاستثمارية , فضلا عن أدارة الثروات والإقراض العقاري وبطاقات وله حوالي 48 مليون زبون في العالم , وأنشأ في مدينة لندن في 1690 واخذ اسمه من الكساندر ودافيد باركلي , ويدرج هذا المصرف في بورصة لندن ومكون وقيمته السوقية حوالي 22 مليون جنيه إسترليني في 23 ديسمبر 2008 , ويعد تسلسله 22 من كبريات الشركات المدرجة في

بورصة لندن وكما وانه مدرج في بورصة نيويورك وكان تصنيفه الخامس عشر بين أفضل 50 مصرف في العالم لسنتي 2015, 2016 من حيث رأسماله الأساسي اذ بلغ في سنة 2015 (80,109.62) مليون دولار وفق نفس الموقع والمجلة 0

المبحث الثاني

اولاً : الإطار النظري للمخاطر الائتمانية

- ❖ مفهوم المخاطر الائتمانيـة
- ❖ مصادر المخاطر الائتمانية
- ❖ أنواع المخاطر التي تتعرض لـها المصارف
- ❖ أسباب زيادة المخاطر الائتمانية في المصارف
- ❖ عوامل المخاطر الائتمانية في المصارف
- ❖ عناصر المخاطر الائتمانيـة

❖ مؤشرات المخاطر الائتمانيـة

المبحث الثاني

الإطار النظري للمخاطر الائتمانية

في البدء لابد من الوقوف على مفهوم المخاطر الائتمانية والتي تمثل :-

أولا :- مفهوم المخاطر الائتمانية :-

هي احتمال التعرض الى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها نتيجة تذبذب عوائدها المتوقعة على محافظ الائتمان او الاستثمار الاختلاف بين العائد الفعلي والعائد المتوقـــع (Dorfmon , 1998 , 15) 0

كما تعرف بانها احتمال عدم قيام الطرف المقابل للمصرف بالوفاء بالتزاماته المالية في حدود الشروط المتفق عليها (السيسي , 2004 , 47)0

اما المخاطر فيمكن تعريفها بأنها تخلف العملاء عن السداد , أي عجزهم عن الوفاء بأصل الدين والفوائد المترتبة في التاريخ المحدد لذلك يتولد عن العجز عن السداد خسارة كلية أو جزئية وبالتالي ازدياد احتمال التخلف عن السداد (د . لطيف وآخرون, 2006 , 205)0

الائتمان (credit) : – يعد الائتمان العنصر الثاني من عناصر المخاطر الائتمانية اذ بعد النشاط الأكثر أهمية من أنشطة المصارف التجارية الأخرى وذلك لكون القروض المقدمة للزبائن تمثل الجزء الأهم من بين موجودات كل مصرف تجاري (حماد , 2003 , 22)

ومن خلال مدته فكلما قصرت مدة الائتمان قلت المخاطرة الائتمانية أي أن هناك علاقة طردية بين مخاطر الائتمان وطول مدته وكذلك نوع الضمانات المقدمة وحجم الائتمان أو طرائق العداد والغرض منه ومقدار الموارد والمساحة وشكل السياسة الائتمانية التي تسعى الدولة إلى تنفيذها0 (منير , 2006 , 5)0

كما يمكن تعريف المخاطر الائتمانية بأنها عدم قدرة المقترضين على اداء الديون والتخلف عن تسديد قيمة القروض أي عندما يفشل المقترضين عن سداد بعض او جميع المستحقات ,لان رأس مال المالكين عادة لا يتجاوز (15 %) من مقدار القروض والسندات الخطرة , وتعتبر من أهم أنواع المخاطر التي تتعرض لها المصارف او تبني أوزان على قدر المخاطر الائتمانية المتوقعة بالدرجة الأولى . (عبدالرحمن ، 2000 ، 444)

ثانيا – مصادر المخاطر الائتمانية : .

تتنوع مصادر المخاطر الائتمانية وتتلخص هذه المصادر بما يلي :. (عبده , 1988 , 76)0

1. شركات الأعمال :

قد يكون احد أعضاء مجلس الإدارة في المصرف له مصلحة شخصية مع مؤسسة منافسة فيستفيد من المعلومات التي يتطلع عليها بحكم عضويته في أدارة المصرف , وهذا يعد صورة من صور تضارب المصالح التي تعد مصدراً هاماً من مصادر المخاطر الائتمانية .

2. خطر التمويل : –

من المعروف أن المصرف لا يقرض أمواله الخاصة وإنما يقرض أموال المودعين وبنسبة يحددها المصرف المركزي (نسبة القروض إلى الودائع) وفي احتمال قيام أصحاب الودائع

باسترداد ودائعهم بشكل مفاجئ وبكميات كبيرة سيؤثر ذلك على نسبة السيولة الموجودة لدى المصرف وقد يؤدي إلى إفلاسه .

3. مخاطر عدم التنويع : -

يقصد هنا بعدم توزيع الائتمان إلى أكثر من جهة بمعنى انه من مخاطر ان يقوم المصرف بمنح كل قروضه أو معظمها لجهة واحدة او عدد محدد من المقترضين لذلك يجب أن تنص تعليمات البنوك المركزية او تعليمات المصارف على نسب محددة من قروض المصرف إلى تذهب لمقترض واحد .

4. القوانين والأنظمة : -

تكون القوانين والأنظمة مصدر للخطر أذا تم تغيرها في غير صالح المصرف ودون أعطاء المصرف مهله كافية لتعديل وتوقيف أوضاعه بموجبها مثل تغير حجم رأس المال , تغير بين الودائع إلى رأس المال وهكذا .

5. سمعة المصرف : -

أذا مــاشاع أن المصرف متساهل نسبياً في شروط الائتمان فان ذلك يجذب أليه المتعاملين غير الجيدين مما يزيد من مخاطر عدم الوفاء , والعكس أذا شاع أن المصرف متشدد في شروط منح الائتمان فان ذلك يؤدي إلى عدم جذب مودعين جيدين عن التعامل معه وبالتالي تتأثر حصة المصرف السوقية نسبياً .

6. الجمهور :-

الجمهور عموماً له مخاطرة مثل احتمال نشر الشائعات المغرضة عن أدارة المصرف مما يسبب عزوف المودعين عن إيداع نقودهم ومن ثم يتعزز خطر التمويل واحتمال اشتهار المصرف بين العملاء بأنه متشدد أو العكس (متساهل) وفي كلا الحالتين يكون الوضع الائتماني في المصرف غير ملائم .

ثالثا / أنواع المخاطر التي تتعرض لها المصارف :-

حيث تقسم المخاطر من حيث تأثيرهــا على ربحية المصرف أو على كافــة القطاعات أو قطاع معين إلى ما يلي : (د. عثمان محمد داود , 2007 , 217)0

1. المخاطر النظامية :-

هـــي المخـاطر التـي تتعـرض لهـا كافـة المصـارف نتيجـة للتغيـر الأوضـاع الاقتصـادية والسياسـية العامـــة ولان تأثيرهـا يكـون علـى جميـع السـوق يسـمى (المخـاطر السـوقية) ويطلـق عليهـا أيضـا (المخاطر غير القابلة للتنويع) وتعود هذه المخاطر إلى عوامل سوقية تؤثر على جميع الشركات مثل (الحرب والحوادث الدولية , والتغيرات السياسية والاقتصادية) وهي المخاطر التي لا يمكن السيطرة عليها لا يمكن تجنبها من خلال عمليات التنويع ومن مصادر هذه المخاطر هي:-

أ. انخفاض القدرة الشرائية للنقود (التضخم)

ب . تغيرات معدل الفائدة

ج. مخاطر اعادة الاستثمار

2. المخاطر اللا نظامية : -

هـــي المخاطر التي تتعرض لها شركـــة معينة أو قطاع معين مـــن تغيرات ينعكس تأثيرها على باقي المصارف وهي تشتمل كل من مخاطر (الصناعة / السيولة / الإدارة / الرفع / الرفع المالي) وهـــذه المخاطر يمكن تجنبها والتقليل منها من خلال عمليات التنويع . ومن مصادر هذه المخاطر هي :.

أ. مخاطر الإدارة

ب. مخاطر صناعية

ج. مخاطر النشاط

د. مخاطر الرفع المالي

رابعا / أسباب زيادة المخاطر الائتمانية في المصارف :-

يـرجع السبب فـــي زيادة المخاطر فـــي المصارف فـي ضل العولمـــة المالية الـــــى الأسباب التاليـــــــة:. (أسيا حمزه , 2011 , 2)0

1. زيادة الضغوط التنافسية مما أدى لتشجيع الميل إلى مخاطرة لتحقيق أقصى عائد رؤوس الأموال المستثمرة وكسب اكبر حصة ممكنة في السوق

2. اتساع أعمال المصارف خارج الميزانية وتحولها من الأعمال التقليدية إلى أسواق المال مما أدى إلى تعرضها إلى أزمات السيولة بالإضافة إلى مخاطر السوق الأخرى والتضخيم وتقلبات الأسعار

3. التغيرات الهيكلية التي شاهدتها الأسواق المصرفية في السنوات الأخيرة نتيجة التحرر من القيود على حركة رؤوس الأموال وافتتاح الأسواق المحلية .

4. تزايدت المخاطر بأشكالها المتنوعة التي تواجه عمل المصارف تضخم العديد من انواع المخاطر التي لم تكن محل اهتمام من قبل .

خامسا/ عوامل المخاطر الائتمانية :-

هنالك نوعين من العوامل التي تساهم في تحقيق المخاطر الائتمانية (منير , 2009 , 45 - 44)0

1-عوامل داخلية : .

أ . ضعف إدارة الائتمان او الاستثمار بالمصرف سواء لعدم الخبرة او لعدم التدريب الكافي0

ب . عدم وجود سياسة ائتمانية رشيدة0

جـ . ضعف سياسة التسعير 0

د . ضعف إجراء متابعة المخاطر والرقابة عليها0

2-عوامل خارجية :.

أ . تغيرات في الأوضاع الاقتصادية كاتجاه الاقتصاد نحو الركود والكساد أو حدوث انهيار غير متوقع من أسواق المال 0

ب. تغيرات في حركة السوق يترتب عليها اثأر سلبية على المقترضين 0

سادسا /عناصر المخاطر الائتمانية : -

قد تتضمن المخاطر الائتمانية للمصرف العديد من عناصر الخطر الكامنة فيها ويرجع لعنصر واحد أو أكثر من العناصر التالية (شحاتة , 1990 , 2)0

1. جمود السياسة الائتمانية للمصرف وعدم مسايرتها للمتغيرات وخاصة :.

أ- تعليمات المصرف 0

ب- المنافسة الشديدة التي يتعرض لها المصرف0

ت- ظروف العولمة وعدم التكيف مع مقتضياتها0

ث- عدم تحول المصرف الاكترونيا0

2. التشدد الغير مبرر في كل او بعض مما يلي :-

أ- شروط منح الائتمان 0

ب- الإجراءات المعقدة في منح الائتمان 0

ت- طلب الضمانات0

3. عدم ملائمة السياسة الائتمانية لظروف السوق المحلي والإقليمي والدولي 0
4. التساهل الكبير في شروط منح الائتمان وفي التحصيل وفي طلب الضمانات مما يجذب متعاملين غير جديدين ويؤدي إلى زيادة مخاطر عدم الوفاء وزيادة نشؤ مخاطر ديون هالكة0
5. الإهمال في وضع المعايير وخاصة معاير السقوف الائتمانية , ومعايير الضمانات التي يتم قبولها خاصة في القروض طويلة الأجل مما يؤدي إلى المخاطر كونها هذه الضمانات غير كافية , او مخاطر عدم القدرة على الاستفادة منها كما يجب عند نشؤ الحاجة إلى ذلك أما بسبب هبوط أسعارها وخاصة أذا كانت بضاعة او أسهم أو سندات أو بسبب الإجراءات القانونية والتكاليف المرتفعة التي ترافق نقل ملكيتها إلى المصرف 0
6. الإهمال في النص على أساليب واضحة لمتابعة القروض الحالية وأوضاع المقترض وسمعته وخاصة في الإقراض طويل الاجل0

سابعا / مؤشرات المخاطر الائتمانية :-

تـــــم استخدام ثلاث من مؤشرات كثيرة للمخاطر الائتمانية بحكم توافر البيانات الخاصة بالمصارف وهي كالاتي (الحسين , الدوري ,2000 ,100-99)0

1. **القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض : .**

تهدف هذه النسبة الى بيان مقدار القروض التي عجز فيها المقترضون عن سدادها في تواريخ الاستحقاق المتوقعة اما بسبب عدم الرغبة في ذلك او لعدم تمكن المقترض عن الوفاء بسبب ظروف او مشاكل صاحبت النشاط الذي يزاوله بمبلغ القروض او السلف المقترضة من المصرف المعني وكلما ارتفعت هذه النسبة لها دلائل سلبية على المصرف من جهة وسمعته تجاه المودعين والمساهمين من جهة اخرى لأنها تودي الى ارتفاع المخاطرة الائتمانية الناتجة عن منح القروض والسلف .

2. **القروض المتعثرة إلى رأس مال الممتلك : -**

تشير هـــــذه النسبة الى قدرة المصرف على تغطية خسائره الناتجة عن القروض المتعثرة بما يمتلكه من رصيد متمثل برأسماليـــة المستهلك الاحتياطيات والاربـــاح المحتجزة ورأس المـــال المدفـــــوع(الاسهم العادية والاسهم الممتازة) وذلك باعتباره كمنظم لنمو المصرف فأي نمو من القروض الممنوحة قد تؤدي الى ورود قروض متعثرة ناتجة عن عدم التاخر في التسديد وغيرها من البيانات لذلك يسهم راس المال في تغطية هذه القروض .

3. **القروض الكلية الى الودائع الكلية : –**

تقيس هذه النسبة مقدار القروض التي يمكن للمصرف ان يمنحها للمقترضين بالاعتماد على حجم الودائع التي يحصل عليها من زبائنه المودعين وتهدف الى بيان استغلال المصرف لهذا النوع من مصادر التمويل لكي تسهم بصورة او بأخرى من تحقيق الفوائد الموجودة منها من جهة وفي نفس الوقت ضمان المصرف اموال المودعين في حالة تكول احدهم عن التسديد فبالتالي تعد نسبة حرجة وكمقياس مهم للمخاطرة الائتمانية لان أي حالة ارتفاع في هذه النسبة سيعرض المصرف الى ازمات ومخاطر معينة فضلاً عن المخاطر الائتمانية لذلك ان حالة الارتفاع تعد مؤشر سلبي في حالة عدم خلق التوازن النسبي بين القروض والودائع او الحصول على مصادر تمويل اخرى غير الودائع .

المبحث الثاني

ثانياً : الربحية

- ❖مفهوم الربحية
- ❖ العوامل المؤثرة في الربحية
- ❖ العلاقة بين الربحية والسيولة والأمان
- ❖مؤشرات الربحية

المبحث الثاني

الربحية

أولا – مفهوم الربحية : –

تهتم المؤسسات المالية بالدرجة الاولى على كمية الارباح فمقدار الربح المتحقق هو مقياس كفاءة الاعمال كلما كبر حجم الارباح كلما ارتفعت الكفاءة لذلك فبالإمكان قياس وتحليل ارباح المؤسسات المالية من خلال دراسة ربحية استثماراتها المتحققة (108 – 2010 , Barad) 0

وتعد الربحية فـــــــي صورة الارباح المتحجزة احد المصادر الرئيسة لتوليد راس المال ويقوم النظام المصرفي السليم على اكتاف المصارف الرابحة وذات راس المال الكافـــــي لذلك فهي تعرف على انها المؤشر الكاشف لمركز المصرف التنافسي فـــــي الاسواق المصرفية وفـــي

صورة ادارتها وهـــي تسمح للمصرف بتوفير الغطاء ضد المخاطر او المشاكل القصيرة الامد) 0 Greuning , 2009 , 101)

مما لاشك فيه يتم استخدام مصطلحي الربح والربحية بشكل متبادل الا انه في المعني الحقيقي هناك طرق بين الاثنين فالربح مفهوم مطلق والربحية مفهوم نسبي مع انهما يرتبطان ارتباط وثيق ومتداخل فيما بينهما ,اما بخصوص المفهوم المحاسبي للأرباح فهو ما تم تراكمه في حين ان المفهوم التحليلي للربحية يهتم بالتراكم المستقبلي للثروة كما ان ربح أي مؤسسة يمثل تقريراً ودليلاً على الكفاءة المالية والتشغيلية في الاعمال بينما تفسر الربحية الربح لا مد فيما يختص بالعناصر الاخرى التي من المحتمل ان تؤثر بتلك الربح بغية المساعدة ولإعطاء صورة واضحة فـــي عملية اتخاذ القرار (108 , 2010 , Barad)**0**

وفـــي جميع الاحوال يتطلب الامر الموازنة بين هدفـــي السيولة والربحية وهما هدفان متعارضان لكنهما متلازمان بمعنى ان تحقيق احدهما سيكون على حساب الاخر فزيادة الربحية تتطلب الاستثمار في المزيد من الاموال والاصول الاقل سيولة وهذا يتعارض مع هدف السيولة وكذلك فان الاحتفاظ بالأموال على شكل نقد يعني زيادة الادارة المصرفية خلف توازن بين السيولة والربحية(محمد , 2009 , 2)0

ثانيا . العوامل المؤثرة في الربحية : -

تواجـــــه المصارف في سبيل تحقيقها لأهدافها المتعلقة يتعظم ربحيتها العديد من العوامل التي يتفاوت تأثيرها علـــى هذه الربحية سواء كانت هـذه العوامل خارجية تتعلق بالنسبة المحيطة أو داخلية تتعلق بالمصارف نفسها وقـــــد يتم استعراض هـــذه العوامل بمايلي :- (أحمد , 2008 , 55)0

أ. **العوامل الخارجية :-**

تشتمل العوامل الخارجية المؤثرة فـــي ربحية المصرف بما يلي : .

(1) **الظروف الاقتصادية والسياسية** : - تتأثر المصارف بمدى استقرار الظروف الاقتصادية والسياسية للدول وهنالك العديد من الظروف السياسية والاقتصادية التي مرت بها الدول حيث عاندت الدول سابقاً من سنوات حصار عديدة شهدت أوضاعا سياسية

واقتصادية غير مستقرة تأثرت خلالها المصارف ، حيث استهدفت أعمال المصارف فتعطلت عمليات نقل الشبكات والبريد العائد للمصارف وتقلبات أسعار الصرف الناتج عن تلاعب العملة وشركات الصيرفه كل ذلك أنعكس سلباً على أجمالي موجودات ومطاليب المصارف وإدارة تلك الموجودات والمطلوبات مما كان له تأثير واضح فيما يتعلق بتوزيع الموارد المالية المختلفة لتلك المصارف وبالتالي التأثير في ربحيتها0

(2) **التشريعات القانونية والضوابط المصرفية** : – تؤثر التشريعات القانونية والضوابط المصرفية بدرجة كبيرة في أدارة المصارف بشكل عام فتعليمات الجهات الرقابية والضوابط المصرفية هدف الى ضبط الأداء المصرفي للمحافظة على سلامته المالية وحماية اموال المودعين , الامر الذي قد يترتب عليه نزاعات إضافية على بعض المصارف تتمثل في قيود على حركة وحجم التسهيلات والاحتفاظ بقدر اكبر من السيولة وتكوين المخططات الإضافية وغيرها0

(3) **السياسة النقدية** :– تلعب السياسية النقدية للبنوك المركزية في الدول دور بالغ الأهمية في التأثير في سياسات المصارف فيما يتعلق بإدارة موجوداتها ومطلوباتها وبالتالي فان ذلك يكون تأثير في ربحيتها وهناك العديد من الأدوات لتلك السياسة سواء كانت أدوات الرقابة الكمية أو النوعية و الرقابة المباشرة يستخدمها البنك المركزي بهدف أحكام سيطرته على الائتمان المصرفي وبالتالي أحكام سيطرته على عرض النقد من اجل الوصول للأهداف النهائية المرجوة وتختلف إجراءات السياسة النقدية للبنك المركزي من حيث أنها إجراءات تقييدية أو تتسم بطابع من التخفيف وذلك تماشياً مع الظروف والأوضاع الاقتصادية السائدة في البلد اذ تعمل البنوك المركزية على تخفيض الفوائد على القروض وتخفيض سعر أعادة الخصم ومتطلبات الاحتياطي النقدي القانوني بهدف تشجيع الطلب على القروض وتشجيع الاستثمار وأحيانا بهدف ضبط الائتمان المصرفي, كانت البنوك المركزية تعمل على رفع سعر أعادة الخصم ورفع متطلبات الاحتياطي القانوني لأجل الحد من التوسع في التسهيلات الائتمانية مما يحد من قدرة المصارف على التوسع في الائتمان وبالتالي الحد من أمكانية تحقيق أرباح مرتفعة .

(4) **الثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي** :– تؤثر الثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي فـــــي ربحية المصارف حيث تتأثر الحصة السوقية للمصارف من الودائع والقروض نتيجة

تعامل بعض العملاء مع المصارف الإسلامية دون أن يؤثر في ربحية المصارف ، كما ان قوة الجهاز المصرفي ومتانته توفر القناعة الكافية لدى الجمهور وهذه القوة سوف تؤدي الى زيادة تعاملهم مع هذه المصارف , وكذلك زيادة ثقتهم بالتعامل معها مما قد ينعكس بدوره على ربحية هـــذه المصارف , كما ان جهل الكثيرين بأهمية العمل المصرفي يوجد لدى بعض المتعاملين نوايا سيئة فيما يتعلق بالتعامل السلبي مع المصارف بشكل عام وخاصة فـــي مجال البنوك التجارية ويظهر ذلك من خلال ارتفاع حجم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها والديون المعدومة .

(5) **المنافسة** :- تؤثر المنافسة بين المصارف في ربحيتها وذلك بسبب محدودية الموارد المتاحـــة لهذه المصارف واضطرارها نتيجة لذلك الى دفع معدلات فائدة عالية للحصول على هـــذه الموارد الأمر الذي يؤدي الى انخفاض هامش العوائد وبالتالي التأثير في استثمارات المصارف .

(6) **أسعار الفائدة :.** تزداد ربحية المصارف كلما ازدادت أسعار الفائـــدة على القروض خصوصاً عندما تكون أسعار العائدة على الودائع منخفضة , بمعنى ان الربحية تزداد كلما ازداد هامش سعر الفائدة , وتلعب أسعار الفائدة دوراً فاعلاً في التأثير في استثمارات المصرف .

ب : - العوامل الداخلية :-

تشتمل العوامل الداخلية المؤثرة في ربحية المصرف بما يلي: (محمد , 2006 , 6)0

(1) **ارباح أو خسارة الأوراق المالية** : - تؤثر الإرباح أو الخسائر الرأسمالية الناتجة عن ارتفاع أو انخفاض أسعار الأوراق المالية في السوق المالي على ربحية المصرف ومن المعروف أن هدف المصارف من الاستثمار في الأوراق المالية ينصب في تأمين كل من هدفي السيولة والربحية .

(2) **أدارة المصارف** : - تتأثر ربحية المصارف بمدى قدرة أدارة المصارف على الموازنة بين العائد والمخاطرة وعلى تخفيض التكاليف وزيادة الإيرادات من خلال خبرة الإدارة وقدرتها على التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة ، فقدرة أدارة المصارف على أدارة هيكلها المالي

بشقيه أدارة الموارد , أدارة الاستخدامات , يعكس مدى نجاحها في تحقيق أهداف المصارف, ففي حال تمكنت هذه الإدارة في تحقيق التوازن المطلوب في هيكلها المالي من خلال توظيف موارد المصرف من موجودات ذات عوائد مجزية أخذة بعين الاعتبار محاولة المصرف وتعظيم ثروة مالكيها وربحية المصارف ما هي الا ترجمة لجملة من القرارات التي تتخذها إدارات تلك المصارف, فالإدارة الرشيدة هي التي تتخذ القرارات التي تملئها من تعظيم ربحية تلك المصرف من خلال الموازنة بين الربحية والسيولة والامان0

(3) **حجم المصرف :.** يقاس حجم المصرف عادة بمقدار ما يملكه المصرف من موجودات او بمقدار ما يملكه من حقوق الملكية فكبر حجم المصرف مقاساً بالموجودات يؤدي الى انخفاض معدل العائد على الموجودات فهذا المعدل يكون كبيراً في المصارف الصغيرة , وذلك بالمقارنة مع المصارف والبنوك الكبيرة ولكن نلاحظ ان حجم الودائع في المصارف الصغيرة بمعنى ان درجة الرافعة المالية اكبر, الأمر الذي يزيد من العائد على حقوق الملكية كما ان زيادة حجم موجودات المصارف يزيد من قدرتها على الاستثمار فمن المتوقع دائماً ان زيادة موجودات المصارف سوف تؤدي إلى زيادة ربحيتها , وفي حال قياس حجم المصرف بما يملكه من حقوق ملكية رأس المال المدفوع والاحتياطات والإرباح الغير مدفوعة نجد ان المصارف التي تملك حقوق ملكية كبيرة تكون الأموال المتاحة لديها اكبر وقدرتها على استثمار هذه الأموال أوسع وزيادة حقوق الملكية تزيد من ثقة جمهور المتعاملين معها , مما قد ينعكس على حجم ودائع العملاء لديها وبالتالي زيادة الرافعة المالية التي تؤدي بدورها الى تعظيم معدل العائد على حقوق الملكية .

(4) **هيكل الودائع :** – تركز المصارف على جذب ودائع التوفير, ولأجل ذلك تعطي تلك المصارف مرونة اكبر في توظيفها في الاستثمارات طويلة الأجل نسبياً دون الاعتبار لعامل السيولة وذلك في سبيل تحقيق ربحية اكبر, كما تؤثر تكلفة الودائع أيضا على ربحية المصارف ألا أنها تمثل الأعباء التي تتحملها المصارف في سبيل حصولها على الأموال فنلاحظ أن تكلفة الودائع الآجلة تزيد عن تكلفة الودائع الجارية تحت الطلب وودائع التوفير , وتسعى هذه المصارف عادة إلى تخفيض قيمة الفوائد المدفوعة على هذه الودائع الى أقصى حد ممكن لتزيد من ربحيتها .

(5) **توظيف الموارد :** – توجه المصارف الجانب الأكبر من مواردها المالية الاستثمار في القروض والأوراق المالية كونهما يعدان أهم مجالات الاستثمار للمصارف , اذ انه بزيادة نسبة

الموارد المستثمرة في تلك الموجودات تزيد ربحية المصارف ، حيث ان الدخل المتولد عنها يعد المصدر الأساسي لإيرادات المصارف وبالذات الدخل المتولد من القروض وتؤثر نسبة الموارد المستثمرة في الموجودات المحددة للدخل على ربحية المصارف حيث تزداد ربحيتها بازدياد هذه النسبة ، ويعد قرار أدارة المصارف في توظيف موارده في القروض والاستثمارات المالية من القرارات التي تعتمد على عدة عوامل أهمها حاجة المصارف للسيولة ومدى توفر فرص استثمارية جيدة مدرة للدخل .

(6) **أرباح أو خسائر القروض** :- تؤثر عمليات الائتمان الممنوح من قبل المصارف بشكل كبير على ربحية تلك المصارف ، وذلك نتيجة لكبر حجم الموارد الموجهة نحو عمليات الائتمان ورقابة القروض من النشاطات الأساسية للمصارف , وهي بالتالي المصدر الأساسي لتحقيق الإرباح , وتحاول المصارف دائماً الرقابة على مستوى توظيفها للودائع في القروض من خلال الرقابة على نسبة الائتمان لديها إذ أن عمليات الائتمان تؤثر بصورة سلبية في ربحية المصارف عندما يفقد المقترض قدرته على سداد القروض , ويعد التوسع في منح الائتمان بطريقة غير مدروسة وبعيداً عن دراسة ملفات العملاء بعناية لمعرفه مدى قدرتهم على الوفاء بالالتزامات من اهم العوامل التي تؤدي الى زيادة الديون المتعثرة والمعروفة والتي تؤثر سلباً على ربحية المصارف بصورة عامة0

(7) **السيولة :.** تمكن السيولة المصرف من تجنب الخسارة التي قـــــد تحدث أضرار للمصرف إلى تصفية بعض أصوله غير السائلة حيث تمثل السيولة عنصر الحماية والأمان على مستوى المصارف , مع المحافظة على قدرة الجهاز المصرفي على تلبية طلبات الائتمان في أي وقت ونظراً لأهمية السيولة للمصارف فأنها تلتزم بالاحتفاظ بنسبة سيولة قانونية لا تقل عند حد أدنى من الالتزامات السائلة على القروض والتسليفات ودراسة سلوك الودائع وذلك حتى لا يضطر المصرف إلى التصفية الإجبارية لبعض أصولة ما قد يترتب على ذلك من مخاطر ويساعد هذا التقدير في الموائمة بين متطلبات السيولة والربحية 0

(8) **عمر المصارف** : - أن زيادة عمر المصارف تلعب دور كبير في التأثير في ربحيتها فالمصارف التي لها أعمار طويلة وحسنة السمعة تحوز على ثقة الجمهور أكثر من المصارف الجديدة , فالجمهور يطمئن من المصارف ذات الأعمار الطويلة لعلمه وثقته بان هذه المصارف قادرة على البقاء والاستمرار, كما أن لدى أدارتها الخبرة المصرفية التي تؤهلها للعمل في مجال

الصناعة المصرفية يضاف إلى أن المصارف تستهلك اغلب أصولها ومصاريف تأسيسها في السنوات الأولى لنشأتها مما يجعلها تتحمل مصاريف اقل في السنوات التالية لذلك .

(9) **عدد فروع المصارف** :- : أن الانتشار الجغرافي للمصارف وخاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية سيعمل على زيادة عدد المتعاملين مع المصرف فإيصال الخدمات المصرفية لهذه التجمعات السكانية وخاصة أذا كانت تفصل بينهما مسافات طويلة سوف تجعل من المصارف ذات الانتشار الواسع هدفاً لتعامل الجمهور معها للاستفادة من خدماتها وخاصة في مجال السحب والإيداع والتحويلات الحالية وزيادة عدد المتعاملين سوف يؤدي الى زيادة حجم الودائع وكذلك حجم التسهيلات وحجم عمليات المصارف مما سيؤدي ربحية المصارف 0

ثالثا / العلاقة بين الربحية والسيولة والأمان : -

الربحية والسيولة لا يجتمعان الا في أضيق الحدود , فان النقدية التي لدى المصارف هي أكثر أصول المصرف سيولة لأرباح لها , والآلات والمباني أقل أصول المصرف سيولة لكنها اساس للتشغيل وجني الارباح التي تعود للمصرف , فشاهد ان أصول اي مصرف لتحقيق أرباح بدرجات متفاوتة تتناسب عكسيا مع سيولتها وان بدأ احيانا أنهما يسيران جنبا الى جنب , فالمدير المالي يهدف الى تحقيق نتيجة مزدوجة في أدارة أصول المصرف , الاولى تعظيم القيمة السوقية لثروة الملاك , والثانية المحافظة على سيولة المصرف وعدم وقوعها في عسر مالي , لكن تحقيق الربح ليس لوحدة كافيا لعدم وقوع المصرف في عسر مالي نتيجة لنقص السيولة , فقد يستخدم المصرف الاموال المتحققة من الارباح في شراء أصوله الثابتة او في تسديد قرض طويل الأجل

, او قد توزع أرباحا على الملاك0 فلأغرابه من أن تعاني بعض المصارف المربحة من انخفاض سيولتها , وفي الطرف المقابل نجد بعض المصارف التي لا تحقق ربحا او قد تحقق ربحا متدنيا لا تعاني من نقص في رأس مالها ولا تتعرض لأي أثر مالي نتيجة لبعض أصولها الثابتة أو الاقتراض قروضا طويلة الأجل او أضافه مال جديد إلى استثماراتهم والتحليل المالي 0 أن أدارة الموجودات تعني توزيع الأموال المتاحة للمصرف بين مختلف بنودها من نقدية وذمم وبضاعة تمكن المصرف من تحقيق أعلى دخـل ممكن ضمن حدود المخاطر المقبولة والمحافظة علـى قدر السيولة المناسبة , من الطبيعي أن يحتفظ المصرف في ظل التأكد بالأصول المتداولة التاليـة (نقدية في الصندوق أو المصرف تعادل تماما النفقات المطلوبة على وجه السرعة لمواجهة احتياجات التشغيل والنفقات والالتزامات مستحقة الدفع , بضاعـــة تعادل تمامـا احتياجات العملاء واحتياجات الإنتاج ذمم وفقا للسياسة المثلى للائتمان) يهدف مدير أي مصرف إلى تحقيق نتيجة مزدوجة لتعظيم الأرباح وعـدم الوقوع فـي أي عسر مالي , والموازنة بين الربحية والسيولة والأمان 0 (ألخالدي , 2008 , 107)

رابعا / مؤشرات الربحية : - وتشمل ما يلي :-

أ- معدل العائد على الموجودات : -

هـــــي نسبة تحتسب بقسمة صافي الدخل على أجمالي الموجودات وقد استخدمت هذه النسبة في معظم الدراسات لقياس ربحية المصرف ولقياس الإرباح المكتسبة لكل دولار أو أي عمله اخرى من الموجودات , وفـــــي نفس الوقت تعكس كيف يمكن لا دارة المصرف ان تستخدم المـــوارد لاستثماراتها الحقيقية بشكل جيد وكفوء فـي توليد الأرباح كـــما يطلق عليه أيضاً بدرجة استغلال الموارد والموجودات (Girbert , 2007 , 109)

وتجدر الإشارة الى الارتفاع المعدل العائـد على الموجودات يـدل على جملـــة المؤشرات

الآتية :- (ألخالدي , 2008 , 107)0

(1) استخدام المزيد من الموجودات في القروض والاستثمارات العالية الدخل 0

(2) أعادة بناء محفظة لاستثمارات بموجودات اكثر ربحية 0

(3) زيادة معدلات الفائدة على القروض والاستثمارات 0

(4) زيادة معدلات ورسوم الخدمة على الموجودات 0

ب . معدل الفائدة على حق الملكية : -

تعـني هــذه النسبة كفاءة الشركة في توليد الأرباح في كل وحدة من حقوق المساهمين المعروف أيضا (صافي الموجودات ناقصاً المطلوبات) يظهر العائد علـــــــى حقوق المساهمين جيداً عندما تستخدم المؤسسات صناديقها الاستثمارية في توليد الأرباح وتعد النسبة المرغوبة بما تتراوح من (15- 20%) (Wheelock , 2007 , 519)

جـ - معدل العائد على الودائع : -

يعرف بأنه صافي الدخل مقسوماً على أجمالي الودائع وهو يدل على قدرة المصارف على المنافسة للحصول على الأموال ويمكن اعتباره كثمن أو تكلفة لجذب الودائع وبإمكان المصرف أن يصبح أكثر كفاءة في جميع الودائع وتحويلها إلى استثمارات مربحة فقيمة الدولار الواحـــد من الودائع فـــــــي حينها يصبح أكثر قيمة , ثم أن المصرف سيشتري من خلالها الكثير من الودائع مقابل تقديمه لنسب عالية عبر مشاركته في الأرباح أذن ما تزال العلاقـــــة بين الحجم والربحية تتسم بالغموض(Bashir , 1999 , 11)

المبحث الثالث

التحليل التطبيقي للبحث

ولا- تحليل المخاطر الائتمانية :.

أ- القروض المتعثرة إلى أجمالي القروض

ب- القروض المتعثرة إلى رأس المال الممتلك

ت- القروض الكلية إلى الودائع الكلية

ثانيا . تحليل الربحية المصرفية

أ- معدل العائد على الموجدات

ب . معدل العائد على حق الملكية

ت . معدل العائد على الودائع

المبحث الثالث

التحليل التطبيقي للبحث

أولا- تحليل المخاطر الائتمانية :.

أ- القروض المتعثرة الى أجمالي القروض :-

جدول رقم (1)

المصرف	السنة										المتوسط	المتوسط العام
	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017		

0.025	0.012	0.007	0.011	0.012	0.025	0.023	0.014	0.01	0.009	0.008	0	HSBC
	0.039	0.048	0.054	0.081	0.062	0.039	0.033	0.018	0.019	0.016	0.019	Barclays

المصدر من أعداد الباحث بالاعتماد على كشوفات المصرفين0

يتضح من الجدول (1) أن المتوسط العام للمصرفين وفق هذه النسبة بلـــغ (0.025) وكـان المصـرف (Barclays) الأكثـر مخـاطرة مـن حيـث هـذا المؤشـر قياسـا بـأول التمثيـل بالمصــرف (HSBC) إذ ســجل الأول متوســط (0.039) فــي حــين ســجل الأخيــر (0.012)خـلال الفتـرة المبحـوث المتمثلـة بـ (2009-2008)وان سـبب ارتفاعـه فـي المصـرف (Barclays) يعود إلى ارتفاعه في السنوات الأربعة الأخيرة خاصة بعد سنة 2002 والتي كانت تساوي المتوسط العام للمصرف المعني بالرغم من التباينات الواضحة خلال الفترة المبحوث بين ارتفاع وانخفاض وبنسب متفاوت في السنوات الأربع الأولى وان أعلى نسبة سجلت قياسا بمتوسطه كانت في سنة 2015 وبلغت (0.081).وبشكل عام تعد نسب مرتفعة أذا مـــا قورنت بالمصرف الأخيـر (HSBC) عـدا السـنوات الأربـع الأولـى فـي المصـرف (Barclays)فكانـت منخفضـة ومتقاربة نسبيا .أما بخصوص مصرف (HSBC) فوجد أن هناك تفاوت خلال الفترة المبحوث بين ارتفاع وانخفاض مع ظهور قيمة (0) بسبب تعذر على الباحثين الحصول على بيانات خاصة بالقروض المتعثرة لتلك السنة وان أعلى نسبة سجلت في سنة 2014 وبلغت (0.025) وكانت أعلى من المتوسط العام لنفس المصرف ولكم بشكل عام تعد منخفض نسبيا كمتوسط عام لذات المصـرف قياسـا بجميـع النسـب التـي سـجلت فـي المصـرف الأخيـر (Barclays) ,ممـا يعنـي أن المصرف الأخير كان الأكثر عرضة لارتفاع هذه النسبة وقد يعود ذلك إلى ارتفاع مقدار القروض المتعثرة قياسـا بأجمـالي القـروض الممنوحـة للمسـتثمرين وهـذا بحـد ذاتهـا مؤشـر سـلبي للمصـرف المعني والجدول (1)يوضح ذلك

ب- القروض المتعثرة إلى رأس المال الممتلك:-

جدول رقم (2)

المتوسط العام	المتوسط	السنة										المصرف
		2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
0.263	0.119	0.047	0.076	0.095	0.206	0.266	0.135	0.098	0.084	0.179	0	HSBC
	0.407	0.379	0.419	0.68	0.551	0.496	0.491	0.257	0.299	0.236	0.263	Barclays

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على كشوفات المصرفين 0

يتضح من الجدول (2) أن المتوسط العام لكلا المصرفين بلغ (0.263) وان أعلى متوسط سجل لهذا المؤشر كان في مصرف (Barclays)وبلغ (0.407) وان أعلى نسبة سجلت خلال المدة المبحوثة كانت في سنة 2015 وبلغت (0.68) وان أدنى نسبة سجلت لذات المصرف كانت في سنة 2009 وبلغت (0236) وهي بشكل عام أعلى من جميع النسب المسجلة لمصرف (HSBC) ,مما يعني أن مقدار القروض المتعثرة قياسا بمقدار رأس مال الممتلك لمصرف (Barclays) تعد مرتفعة قياسا بمصرف (HSBC) وهذا مايتم ملاحظته من خلال الجدول إذ يظهر للباحثين ان مصرف (HSBC) قد سجل نسب متفاوتة وهذا الحال ينطبق أيضا في المصرف الأخير الا أن الفرق الوحيد فيما بين المصرفين ان المصرف (HSBC) سجل نسب منخفضة أذا ما قورنت بالاخر عدا سنة 2013 فكانت أعلى من أول سنتين في المصرف الأخر وهذا مايؤكد إن مقدار القروض المتعثرة إذا ماقورنت بمقدار رأس ماله الممتلك فتعد نسب منخفضة فضلا عن ذلك ظهور قيمة (0) في بداية سنوات البحث لعدم توفر البيانات الخاصة بها ولو افترضنا وجودها لكان التأثير ضئيل وما يبرر ذلك السلسلة الزمنية لهذا المؤشر ولذات المصرف تعطي إشارة واضحة عن أداءه في كيفية حيلولة الآثار الناتجة من ارتفاع هذا المؤشر عليه وعلى سمعته لدى زبائنه والآخرين . وهذا لايعني أن المصرف الأخر لايهتم أو قليل الاهتمام إلا أن هناك سياسة يتخذها في منحه للائتمان تؤدي إلى نتائج قد لأتكون مرغوبة في الأمد البعيد ا وان رأس ماله كان منخفضا إذا ماقورن بقروضه أي انه يعتمد على مصادر تمويل أخرى فضلا عن ذات المصدر في تعزيز موارده المالية وهكذا فأن الجدول (2)يوضح مقدار التغيير في هذه النسب على مستوى المصرفين خلال المدة المبحوثة 0

ت- قروض الكلية الى الودائع الكلية :-

جدول رقم (3)
القروض الكلية الى الودائع الكلية

المصرف	السنة										المتوسط	المتوسط العام
	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017		
HSBC	9.175	9.727	12.419	10.566	9.222	8.353	8.617	10.55	9.94	10.706	9.928	5.564
Barclays	1.227	1.171	1.127	1.099	1.171	1.376	1.303	1.238	1.18	1.104	1.200	

المصدر من أعداد الباحث بالاعتماد على كشوفات المصرفين 0

يتضح من الجدول (3) ان المتوسط العــام لهذا المؤشر ولكلا المصرفين (5.564) وان سبب ارتفاع هذه النسبه اذا ما قورنت بالمؤشرين السابقين يعود الى مصرف (HSBC) الذي سجل متوسط بلغ (9.928) بالرغم من وجود التفاوت خلال مدة البحث الا انها تشير في حالة ارتفاع نسبي كبير قياسا بالمصرف الاخر وان دل ذلك على شئ حجم القروض الممنوحة من قبل هذا المصرف قياسا بودائعه بالرغم من ان ارتفاع هذا المؤشر يدل على ارتفاع المخاطر الائتمانية بسب التفاوت النسبي بين القروض والودائع سيسبب ضررا كبيرا للمصرف في حالة النكول في تسديد القرض الا ان ومن خلال المؤشرين السابقين يتضح للباحثين ان هذا المصرف يتبع سياسة واحدة في منحه للائتمان وخاصة اذا ماتم النظر والتمحيص في النتائج التي سجلت في كلا المؤشرات الثلاث وهي جاءت معاكسة تماما لما سجلت للمصرف الاخر والجداول (3) , (2) , (1) توضح ذلك 0 وان اعلى نسبة سجلت في مصرف (HSBC) كانت في سنة (2010) وبلغت (12.419) في حين ان ادنى نسبه سجلت كانت فــي سنة (2013) وبلغت (8.353) وقد تكون سببها الازمة المالية وتبعاتها على المصارف , بينما اذا ما قارنت هاتين النسبيتين بمثيلاتها في مصرف (Braclays) لوجود ان اعلى نسبة كانت في سنة (2013) وبلغت (1.376) وان ادنى نسبة سجلت في سنة (2011) وبلغت (1.099) بالرغم من وجود حالة التفاوت خلال مدة المبحث الا انها كانت مؤشر جديد اذا ما قورن بالمصرف السابق الا ان اجمالي المؤشرات الثلاث توضح للباحثين أن هذا المصرف بالرغم من انه يمنح الائتمان للاخرين على مصادره التمويلية سواء بالودائع اؤ رأس مال الممتلك الا ان ذلك لايخلو من وجود قروض متأخرة أو لم تسدد من قبل المقترضين مما انعكس بشكل عام على أداءه في محاول التقليل من أعباءها (المخاطر الائتمانية) والجداول الثلاث توضح ذلك0

ثانيا – تحليل الربحية المصرفية:-

أ- معدل العائد على الموجدات:-

جدول رقم (4)

المصرف	السنة										المتوسط	المتوسط العام
	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017		
HSBC	0.009	0.011	0.011	0.009	0.009	0.003	0.003	0.006	0.007	0.006	0.007	0.005

Barclays	0.006	0.006	0.004	0.005	0.004	0.003	0.003	0.003	0.003	-0.0002	0.004	

المصدر من أعداد الباحث بالاعتماد على كشوفات المصرفين 0

يعد من المؤشرات المهمة والمستخدمة بشكل كبير في قياس ربحية المؤسسات والشركات بشكل عام والمصارف بشكل خاص ويتضح من الجدول (4) ان المتوسط العام لهذا المؤشر بلغ (0.005) وان اعلى متوسط سجل كان في مصرف (HSBC) وبلغ (0.007) وهي تعد نسبة مقبولة بالشكل العام وفق للمعايير الدولية والتي أشار اليها (المخلافي , 2004) في دراسته , اذ تتراوح مابين (0.43-3%)وبالرجوع لذات الجدول والغرض المقارنه فيما بين المصرفين خلال المدة المبحوثه فنلاحظ ان جميع سنوات البحث تشير الى توفق المصرف (HSBC) على مصرف (Barclays) مع وجود حالة التساوي في المؤشر وكانت في سنتي 2013- 2014 وهذا مؤشر جيد بالنسبة للاؤل على حساب الاخر وذلك لكونة مؤشر جيد على حسن استغلال موجوداته في توليد الإرباح بالرغم من وجود حالة التفاوت لكلا المصرفين خلال الفترة بين ارتفاع وانخفاض والعكس صحيح مع ورود نسبة بالسالب في السنة الاخيرة للمصرف (Barclays) الا انها كانت ضعيفة جدا اذا ما قورنت بجميع النسب لذات المصرف في تلك الفترة مما كان تأثيرها ضئيلا بعض الشئ والجدول (4) يوضح ذلك 0

ب- معدل العائد على حق الملكية:-

جدول رقم (5)

المصرف	السنة										المتوسط	المتوسط العام
	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017		
HSBC	0.130	0.165	0.126	0.147	0.151	0.065	0.049	0.092	0.108	0.084	0.115	0.115
Barclays	0.166	0.181	0.157	0.190	0.157	0.112	0.060	0.073	0.061	-0.004	0.115	

المصدر من أعداد الباحث بالاعتماد على كشوفات المصرفين 0

يستخدم هذا المؤشر في تباين مدى أمكانية تحقيق الأرباح في استثمار أموال المالكين وان ارتفاعه وانخفاضه له دلالات ماليه على المصرف النظر فيها لكي لأيتم استمرارها بشكل كبير ويعرضه إلى مخاطر عاليه ناجمة عن زيادة الرافعة المالية في حالة الارتفاع , وتمويله المتحفظ من القروض في حاله الانخفاض , لذا يفضل أن يكون ضمن المدى المسموح فيه كما عرجنا أليه سابقا0ومن خلال النظر الى الجدول (5) يتضح بان المتوسط العام لكلا المصرفين بلغ (0.115) وكان كلاهما متساوين في المتوسط بالرغم من وجود حاله من التفاوت لكل مصرف على حده ولكلاهما معا خلال مدو البحث وان أعلى نسبة سجل للمصرف (HSBC) كانت في سنه (2009) وبلغت (0.165) بينما في مصرف (Barclays) كانت في سنة (2011)وبلغت (0.190) , بينما في المصرف الأول كانت في سنة 2014 وبلغت (0.049) بينما في المصرف الأخر كانت في سنة 2017 وبلغت (0.004) 0وبشكل عام إن كلا المصرفين كانا ادنى من النسبة المسموح بها كمتوسط ,إلا إن خلال المدة المبحوثة ظهرت نتائج كانت تبين الأداء المميز من قبل المصرف المعني في تلك السنة اذا ما قورنت بالنسب المرغوب بها والجدول (5) يوضح ذلك0

ت- معدل العائد على الودائع :-

جدول رقم (6)

المصرف	السنة										المتوسط	المتوسط العام
	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017		
HSBC	0.138	0.171	0.228	0.169	0.155	0.050	0.054	0.128	0.159	0.143	0.139	0.076
Barclays	0.015	0.015	0.016	0.020	0.017	0.016	0.011	0.013	0.011	-0.001	0.013	

المصدر من أعداد الباحث بالاعتماد على كشوفات المصرفين

يتضح من هذا المؤشر مقدار الارباح المتحققة من استثمار الاموال التي تحصل عليها من ودائع الزبائن لدى المصرف ويعد مؤشر جيد لجذب الودائع من الاخرين . خاصة أذا حققت المصارف الارباح المرجوه من استثماره بهذه الاموال 0وعليه من خلال الجدول (6) يتضح بان المتوسط العام لكلا المصرفين بلغ (0.076) وان اعلى متوسط سجل كان في مصرف (HSBC) وكذلك خلال المدة المبحوثة اذ بلغ متوسطة (0.139) وهي نسبة تعد كبيرة أذا ما قورنت بالمصرف (Barclays) أذ بلغ متوسطة (0.013), كما نلاحظ ان أدنى نسبة سجلت بالنسبة للمصرف الاول كانت هي اعلى من جميع النسب التي سجلها مصرف(Barclays) ,مما يعني قلة اعتماد هذا المصرف بمصدر التمويل (الودائع)في تمويل استثماراته مما انعكس ذلك على النسب التي سجلها خلال فترة البحث قياسا بمصرف (HSBC),مما خلق فارق كبير في هذا المؤشر قياسا بالمؤشرين السابقين .

وفي ضوء ذلك ان اعلى نسبة سجلت في مصرف(HSBC), كانت في سنة 2010 وبلغت (0.228) في حين ان ادنى نسبة سجلت كانت في سنة 2013 وبلغت (0.050) وقد يكون احد اسبابها تبعات الازمة المالية التي حدثت في سنة 2012 وانعكاساتها على الواقع الاستثماري للمودعين مما طرأ عنها انخفاض في سنة 2013 قياسا بـ 2012 وهذا الحال ينطبق ايضا في المصرف الاخر اذ حدث انخفاض في ذات السنة والسنة التي تليها قياسا بسنة 2012 والجدول (6) يوضح ذلك 0

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

أولا- الاستنتاجات:-

1. أن المصرف Barclays كان الأكثر خطورة من المصرف HSBC في مؤشرين من مؤشرات المخاطر الائتمانية المتعلقة بالقروض قياسا بأجمالي القروض ورأس ماله الممتلك مما يعطي صورة على كبر مقدار قروضه المتعثرة كنسبة من القروض الممنوحة

من قبله وفـي الوقت نفسه استخدامه ألرأسماله فـي تغطية الخسائر الناجمة عنها رغـم قدمه إذا ما قورن بالمصرف الأخر الا أن الاستراتيجية التي يتبناها جعلت قروضـه معرضة لعـدم السداد أوالتأخير في سدادها فـي الوقت المخصص لها .

2. ان مصرف (HSBC) قد تفوق في المؤشر الثالث المتعلق بالقروض الممنوحـة كنسبة من الودائـع التـي يحصل عليها من زبائنـه قياسا بالمصرف Barclays إذ تبين ارتفاعها بشكل كبير قياسا بالمتوسط للمصرف الأخير رغم إن ارتفاعها يعد مؤشر سلبي الا ان لـها دلالة على اعتماد المصرف الأول على مصادر تمويل أخرى فـي منحه للائتمان فضلا عن الودائع وهذا ما يبرر حصوله على مراتب متقدمة في التصنيف العالمي من حيث رأسمالـها الأساسي .

3. ان مصرف HSBCكان الاكثر تفوقا في مؤشرين من مؤشرات الربحية المصرفية قياسا بالمصرف Barclays وتمثلت فـي مؤشري معدل العائد على (الموجودات والودائع) وخاصة على مستوى الودائع مما يتضح ان ذلك المصرف لديه سياسات ناجحة في ادارته وتوظيفه للأموال التي يحصل عليها تمثلت بالودائع او اي مصدر تمويل ويعد بحد ذاتـه مؤشر ايجابي في جذبه للودائع .

4. اما فيما يخص المؤشر الاخر فتساوى كلا المصرفين فـي ذلك على مستوى المتوسط وتمثل في العائد المتحقق من استثماره لحق الملكية وهذا مؤشر جيد على حسن توظيف أموال المالكين وله اثر ايجابي على حفظ سمعة المصرف تجاه المساهمين والآخرين .

ثانياً:- التوصيات :-

1- ضرورة إعادة النظر في السياسات المتبعة من قبل المصرف Barclays فـي منحه للائتمان وذلك لارتفاع مقدار القروض المتعثرة لديه قياسا بالأخر مما قد يعرضه إلى مشاكل كبيرة على مستوى التمويل في حالة السحب وغير ذلك .

2- أن المصرفين يعدان من المصارف العالمية والقديمة المنشأ من حيث تأسيسها ألا ان ذلك لايمنعها من وضع إجراءات احترازية في كيفية التعامل مع الأزمات وخاصة بعد الأزمة المالية العالميـة وذلك من خلال الإفصاح والشفافية في نقل المعلومات .

3- أن تنويع مصادر التمويل تعد من الضرورات التي لأيمكن الاستغناء عنها فـــي ظل التطورات المتسارعة في حركة السوق سواء من حيث البورصات العالمية او الإحداث الاقتصادية المتقلبة بين الحين والأخر وانعكاساتها على المخاطر التي تتعرض لها وعلى وجـه الخصوص المخاطر الائتمانية .

4- ضرورة الاهتمام بمثل هــذه الدراسات والاطلاع على أهـم البيانات والمعلومات المصرفية لكي تعطي صورة أكثر وضوحا عن الطابع المصرفي فـــي تلك الدول وذلك كونها لها خبرة طويلة فـي مجال الخدمة المصرفية والنشاطات الـتي تمارسها لكي تجذب المودعين والمستثمرين أليها وكيفية توظيف هـذه الأموال وتحقيق الإرباح التنافسية فـــي ظلها0

5- ضرورة أعداد دراسات على هذا النحو او في مجالات مالية أخرى كالحكومة والمشتقات الماليـة والاطلاع على كيفية أعداد الميزانية الخاصة على مستوى المسؤولية الاجتماعية فـي المصارف وذلك لاحتوائها على التقارير السنوية لكي تعطي رؤية واضحة للمصارف عن المجالات التطويرية فـي مجال العمل المصرفي 0

قائمة المصادر

- المصادر باللغة العربية

1. اسيا قاسمي ، وحمزه قبلالي، المخاطر المصرفية ، المؤتمر الدولي حول ادارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم يومي 11 – 12 – ديسمبر 2011 .
2. الحسين –فلاح حسن عداي ، الدوري، عبدالله ، مؤيد عبدالرحمن. (200) ادارة البنوك، مدخل كمي واستراتيجي معاصر، الطبعة الاولى ، دار وائل للطباعة والنشر عمان والاردن.

3. حماد ، طارق عبدالعال ، ادارة الخاطر، الدار الجامعية ، مصر 2003.
4. الخالدي – راضي ، احمد عبدالحسين (2008) تأثير الاليات الداخلية الى كمية في الاداء والمخاطر المصرفية لعينة من المصارف الاهلية العراقية – دراسة تحليلية للمدة 1992 – 2005 اطروحة دكتوراه غير منشوره مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد.
5. دواد ، عثمان محمد ، ادارة وتحليل الائتمان ومخاطره، عمان – الاردن – دار الفكر، ناشرون وموزعون – الطبعة الاولى ، 2013.
6. السيسي ، صلاح الدين حسن ، قضايا مصرفية معاصرة ، الاتمان المصرفي – الضمانات المصرفية – الاعتمادات المستنديه، الطبعة الأولى دار الفكر العربي ، القاهرة 2004.
7. شحاته ، حياة ، مخاطر الائتمان في المصارف التجاري، القاهرة، مطابع طوبجي، 1990.
8. عبده ، مصطفى محمد ، اساليب السيطرة على مخاطر الاقراض، القاهرة، جامعة عين شمس 1988.
9. لطيف يود وآخرون، الافصاح المحاسبي في القوائم الحالية للمصارف وفقاً للمعايير المحاسبة العدلية ، جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، دمشق ، المجلد 28، العدد 2 ، 2006.
10. المبروك ، محمد ، ابو زيد – التحليل المالي شركات ولسواق مالية طبعة الثانية دار المريخ للنشر 2009 – الملكة العربية السعودية .
11. مصطفى ، عبدالرحمن، ابتهاج ، ادارة البنوك التجارية، الطبعة الثانية ، دار النهضة العربية، القاهرة 2000.
12. هندي ، منير ابراهيم الفكر الحديث في ادارة المخاطر، الهندسية ، 2006.

- المصادر باللغة الانكليزية:

1. Drofman, Marks – Introdhcation to Risk Mahagement and In surahce, 6th ed., prentice Hall.
2. Barad, M.M (2010). A Study of liquidity management. of Indian Steel Industry. NH published Dissertation, saurashtra university, Rajkot Indiah.

3. Bashir Abde Hameed M. (1999). Risk and profitability measnres in Islamic Banks the case of to sudahe Banks. Islamic Economic studies . Vol. 6, No. 2M.
4. Greunihg, Hehnie Van8 Bratahovic, Sonja B (2009) Ahalyzing Bahking Risk:A frame work for Asessing corporate Gorerhahce and Risk Management 3.rd, ed., the world Bank, washing ton, D. C.
5. Gibert, R. Alton and Wheelock, David C, (2007). Measuring commercial Bank profitability: Proceed witn caution . federal Resevre Bahk of st. Louis Review, November \ December, 89 (6) , PP. 515 – 32.